فى اللّسانيّات العربيّة المعاصرة

دراسات ومُناقشات

الدكتور
سعد عبد العزيز مصلوح

عالم الكتب
٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠٦

مصلوح، سعد عبدالعزيز .

في اللسانيات العربية المعاصرة :

دراسات ومناقشات / سعد عبدالعزيز مصلوح .- القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٢٩٢ ص : ايض، جداول ؛ ٢٥ سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية : (ص ٢٤٤ – ٢٤٧)

تدمك : ١-٤٠٩-٢٣٢-٩٧٧

اللغة العربية – مجموعات ٤١٠.٨

عالم الكتب

نشر. توزيع . طباعة

❖ الإدارة :
16 شارع جواد حسني - القاهرة
تليفون : 3924526
فاكس : 002023939027

❖ المكتبة :
38 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : 3926401 - 3959634
ص . ب 66 محمد فريد
الرمز البريدي : 11518

❖ الطبعة الأولى
1425 هـ – 2004 م

❖ رقم الإيداع 13051 / 2004

❖ الترقيم الدولي I.S.B.N

977- 232-409-1

❖ الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com

❖ البريد الإلكتروني : info@alamalkotob.com

المبحث الرابع

المنهج الصَّوتي للبنية العربيّة

رؤية جديدة في الصرف العربي

لعبدالصبور شاهين:

نقد وتقويم

نشر أول مرة في: المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية - الخرطوم، مج ٢، ع ٢، يونيو ١٩٨٤

المبحث الرابع

المنهج الصَّوتي للبنية العربية

رؤية جديدة في الصرف العربي(*)

لعبدالصبور شاهين

نقد وتقويم

٠/٠ فاتحة

أحسب أنه لا شيء يسعد المشتغل بالعلم كأن يجد لكلماته وآرائه صدى، وأنه لا أقتل له من أن تذهب صيحته أدراج الرياح. وكم من كتب قيّمة حِيكت حولها مؤامرات الصمت، فلم تظفر من معاصريها بما هي جديرة به من عناية.

وهذا الكتاب أهل ولا شكّ لأن يكون موضع النظر؛ هو أهل لذلك **أولاً** بحكم انتماء مؤلفه إلى المجال الجامعي الأكاديمي، وهو أهل لذلك **ثانياً** بحكم موضوعه الذي يقع في الصميم من مشكلات لغتنا العربية الشريفة، وبحكم ما يحمله في عنوانه من إشارة واضحة تستيقظ النظر إلى أنه «**رؤية جديدة في الصرف العربي**». والرؤية الجديدة هي في جوهرها مواجهة بالتحليل والتغيير - تعديلاً أو عدولاً - لرؤية قديمة وعرف علمي قارّ. ومن ثم حمل الكتاب الطابع الغالب على كتب المعارك العلمية، ووقف موقفاً امتاز فيه من المجددين والمقلدين على سواء؛ فمحاولات التجديد في ميدان النحو لم تقدم - في رأيه - حتى الآن:

(*) مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٧، ٢١٦ صفحة.

«سوى بضعة أمثلة، أو بضعة مصطلحات، أو تعديلات لطائفة أو أكثر من المسائل النحوية، أو كتباً على ورق صقيل. أما المنهج المتكامل الذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح، إن وجد، فذلك شيء لم يظهر بعده (ص ٧).

ولم يسلم المتشبثون بالقديم - كما يسميهم المؤلف - من نقد ساخر شبه فيه القديم «بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب، ويوشك أن يتهاوى من أول لمسة» (ص ٧). وهكذا أهدرت في رأيه «وظيفة البحث العلمي بين قصور المجلدين وقصور المتمسكين» (ص ٧).

هل لنا أن نستنبط - بمفهوم المخالفة - أن هذا الكتاب محاولة للوصول إلى المنهج المتكامل الذي يبرأ من قصور المجددين، ويطوع جمود المقلدين؟. نعم، بل ذلكم هو صريح قول المؤلف حين قال:

«لقد أسفر المنهج الذي أقدمه اليوم إلى قراء العربية عن نتائج كثيرة تتغير بها مفاهيم كثيرة، وتتصادم مع أفكار مقررة من قبل»، (ص ١٧).

بل إن المؤلف لا يرى في مناجزته أنصار القديم اجتهاداً في مسائل خلافية، ولكنه قضية صواب وخطأ، وذلك إذ يقول:

«إن المعاناة في سبيل الصواب أفضل من النوم على أشواك الخطأ» (ص ١٧). ويتساءل في إنكار: «ماذا ستقول الأجيال القادمة عنا حين تجدنا مقلدين للسلف حتى في الخطأ؟ بل حين تجدنا قد اعتنقنا هذا الخطأ ملهباً نذود عنه؟» (ص ٢٦).

ومن حق المؤلف علينا - نحن قراء العربية الذين قصد إليهم بخطابه - أن

تحفل بالكتاب وما حوى من قضايا. ومن حقنا أيضاً أن يكون لنا في كل ذلك وجهة نظر. لاسيما حين نجد المؤلف يستنهض همّة الغيورين على اللغة والتراث راجياً أن يثير المنهج حفيظتهم «**فيتجهوا إليه بما يملكون من نقد بنّاء يُقَوّم معوّجه ويقترحوا ما يرون من تعديل أو إضافة في التحليل أو في التصوّر**».

وأشهد أن هذا «**المنهج**» أثار حفيظتي بالفعل، وليس حسناً أن تذهب هذه الدعوة الكريمة بدداً دونما جواب. ومن ثم فقد عمدت إلى بعض ما عنّ لي من ملاحظ لأجعله تحت بصر مؤلف الكتاب وقرائه، لعله ولعلهم واجدون فيها ما يقع في دائرة النقد البنّاء الذي يُقَوّم المعوّج ويسدُّ الخَلل. وحتى لا تتفرّق بنا السُّبُل في تتبُّع هذه الملاحظ، وهي من الكثرة كمّاً، ومن التنوّع كيفاً بما يصعب معه أن نأتي عليها جميعاً، رأينا أن نسلك أهمها في مجموعات أربع: خصصنا أولاها لنقد ما لَحَظْناهُ من خَلْط ظاهر ينتشر في الكتاب كله بين المادة والتقعيد، وناقشنا في الثانية ما ساقه المؤلف بين يدي بحثه من «**معطيات صوتية حديثة**»، وجعلنا الثالثة لنقد الأساس الذي قام عليه هذا «**المنهج الصوتي**». أما المجموعة الرابعة فقد سيقت مثالاً لما يعالجه المؤلف من قضايا صوتية ليفسّر بها مشكلات الصرف العربي، واخترنا لذلك مناقشة تفسيره المقطعي لبعض اللواحق الصرفية. ونأخذ الآن في سرد هذه المجموعات الأربع.

١/٠ حول الخلط بين المادة والتقعيد

١/ ١٠ لا يختلف اثنان على أن عنوان الكتاب ينبغي أن يكون دالّاً على ما فيه، بأن يلخص في إيجاز مبين لب المشكلة التي يعالجها. وإذا كان هذا هو

المألوف والمتوقع من عنوان الكتاب أيّاً ما كان، فهو في البحوث الجامعية أوجب. بيد أني أعترف بوقوفي طويلًا أمام عنوان هذا الكتاب أقلب فيه النظر، ولا أكاد أستقر في فهمه على حال. ولم يكن بُدٌّ من تصفحه حتى تستبين معالم الطريق. ولأياً عرفت المقصود، فإذا العنوان لا يدلُّ عليه، ولا يهدي إليه.

عنوان الكتاب «**المنهج الصوتي للبنية العربية**»، وهذا العنوان وحده يثير أكثر من إشكال، فهل ما يتضمنه الكتاب هو «**المنهج**» أم أنه مجرّد «**منهج**»؟ إن تصدير الكلمة بأداة التعريف فيه جزم من المؤلف بأنه المنهج الذي لا منهج غيره، أو الذي لا خلاف عليه، وذلك غير صحيح بلا ريب، وليس في قدرة إنسان أن يدّعيه، وإلا انتفت الدواعي لمطالبة القراء بإبداء ما لديهم من نقد بنّاء يقوّم ما توقعه المؤلف من مواطن الخلل، ويسهم بالإضافة أو التعديل في علاجها. هذه واحدة؛

وأخرى، أهو **منهج للبنية العربية** أم **لدراسة البنية العربية**؟ والفرق بين الأمرين كبير، وانتفاء التمييز بينهما هو خلط ظاهر بين المادة والتقعيد، وعنوان الكتاب على ذلك أبلغ دليل، وإن كان هذا الخلط يتجاوز العنوان إلى تضاعيف الكتاب وتفصيلاته، حيث تداخلت الحدود بين المادة اللغوية من جهة، وضبطها وتفسيرها من جهة أخرى. وبدهيّ أن المادة اللغوية ظاهرة من ظواهر الاجتماع البشري، أما تقعيدها والتماس الضبط لنظمها فهو الأمر الذي يتطلّب منهجاً، والمنهج هو رؤية علمية يطرحها الباحث لتتحقق باستخدامها الغاية من الضبط والتقعيد والتفسير. ومن ثم تصبح عنونة الكتاب «**بالمنهج الصوتي للبنية العربية**» أمراً فيه نظر؛ إذ البنية في ذاتها لا منهج لها، وإنما المنهج أداة ووسيلة ورؤية للدارس يستعين بها

على التنظيم والتقعيد والتبويب. وليس من النادر أن تتعدد المناهج وتختلف فيما بينها والمادة واحدة. وهذه هي الإنجليزية وقد تعددت أنحازها بين المدرسية والوصفية والتوليدية وغير ذلك فما وجدنا من بين أتباع هذه الاتجاهات من يدعي لمنهجه مثل ما ادعاه المؤلف حين وصف منهجه بأنه «**الصورة الواقعية لسلوك اللغة**». أو أن ينبز منهج غيره بأنه «**لا يعبر عن الواقع**» (ص ٢٠). ذلك أن الخلاف بين هذه المناهج ليس خلافاً بالخطأ والصواب بقدر ما هو خلاف بين منطلقات وفلسفات واجتهادات، وهي أمور يعد الخلاف حولها من طبائع الفكر البشري. وتظل القاعدة مهما تكن دقتها محاولة لتحليل الواقع وضبطه وتفسيره وليست انعكاساً مرآوياً له.

١/ ٢/ ٥ ويتجاوز هذا الخلط بين المادة والتقعيد عنوان الكتاب – كما ذكرنا – إلى كثير من مسائل الكتاب. فالمؤلف يشير في المقدمة إلى ظهور اتجاه في تعليم الإنجليزية يتوخى تسمية حروف الهجاء الإنجليزي بأصواتها لا بألقابها «**فالرمز h هو (هـ) وليس (آتش) والرمز w هو (و) وليس (دبليو)**.. إلخ»، ثم يُظْهر الحماسة لهذا الاتجاه فيقول معلقاً: «**إن هؤلاء المدرسين استطاعوا أن يثبتوا قدرتهم على تغيير الواقع**» ويقول: «**إن المهم دائماً هو الوصول إلى الحقيقة**» (ص ٦). وعلى الرغم من أن المؤلف حين عرض لهذا الاتجاه لم يشر إلى مرجع، ولم يسمّ عالماً، ولم يذكر أين قرأ ما ساقه من قول – نقول: إن الأمر أهون من ذلك بكثير، وهو لا يستدعي كل هذه الحماسة، فأي واقع تغيّر؟ وأي حقيقة توصلوا إليها؟ وهل العدول عن تسمية الرمز w من (دبليو) إلى (و) هو وصول لحقيقة الرمز w؟ وهل يتّحد الاسم بالمسمّى في نظر المؤلف اتحاداً فيزيقياً أنطولوجياً على نحو يصبح إطلاق اسم آخر عليه تحطيماً لجوهر المسمّى ومسخاً لواقعه؟ وهل كان

المدرسون من قبل في ضلال مبين حتى اهتدوا إلى هذا الاتجاه الجديد فخرجوا به من الظُّلُمات إلى النور؟.

٠٣/١ وشبيه بذلك ما كان من المؤلف حين مضى يناقش بعض آراء السَّلف مُفنِّداً إيّاها على نحو غريب حقاً؛ فهو يسمي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة «**الضمائر الحركية**»، ولا بأس عليه فيما فعل. ولكن البأس كل البأس هو في تخطئته القدماء حين قالوا بأنها ضمائر مبنية على السكون، بحجة أن كلمة «الحركية» التي اختارها لمصطلحه تتعارض مع مصطلح السكون الوارد في مصطلح القدماء تعارضاً معجمياً. ويصوغ المؤلف حجته في ذلك بقوله: «**إن الحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها**» (ص ١٦). ولعل المؤلف معي في أن هذه المعاظله في العبارة التي تذكرنا بالقول الشهير المنسوب إلى الفرزق «**أبو أمه حي أبوه يقاربه**» لا تخفي وراءها إلا مدلولاً بسيطاً إلى درجة ممعنة في البساطة، ولعله معي في أن التعارض هنا لفظي؛ وينبغي أن يرجع في تحديده إلى مفهوم الحركة والساكن عند القدماء. وإذا جاز له مثل الاعتراض على المصطلح القديم أفلا يجوز للقدماء أو من سار على نهجهم أن يعترضوا على ترجمته لما يسميه الأوروبيون (Consonants) بالصوامت إذ كيف يكون الصوت صامتاً؟ فالصمت نفي للصوت؛ فلي إذن ولأمثالي أن يقولوا: «**إن الصوت لا يمكن خلوه في ذاته منه**»؛ طرداً للقياس. وأخيراً، أنّى للنحاة القدماء أن يعلموا بظهر الغيب أن سيأتي زمان تسمى هذه الضمائر الثلاثة لكتابنا هذا بالضمائر الحركية؟ ألا يحل هذا الإشكال أمثل حل أن نعيد إلى الأذهان مقالة القدماء الشهيرة «**لا مشاحة في الاصطلاح**».

وإذا كان ذلك صحيحاً - وهو صحيح بلا ريب - بطل أن يكون الخلاف

بين المؤلف وعلماء السلف أو أنصار القديم خلافاً بالخطأ والصواب، ويكون منهجه اجتهاداً منه للبحث عن وسيلة أمثل - من وجهة نظره - لتفسير التحوّلات التي تطرأ على بنية الكلمة العربية. وحينئذ لا فضل لمنهج على منهج إلا بإفادته من التقدم العلمي بعامة، وبصلاحيته لمعالجة الظاهرة المدروسة، وباتساق مقولاته في ذاتها، وبقدرته على ضبط المادة اللغوية، وبانحسار دائرة الشذوذ بتطبيقه إلى أضيق مدى ممكن.

وإذن، أيحق للمؤلف - باعتبار ما سبق - أن يختم مقدمة الكتاب بقوله:

«إن محاولة الدفاع عن القديم ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مآلها التحلل، ولسنا - معشر اللغويين - هواة متحفيات، بل كل همّنا هو اللغة الحية الفصحى من حيث هي استمرار ونظام» (ص ٢٠).

نزعم أنه لا حق له، فالقِدم والحداثة في المنهج شيء، ومادة اللغة الحيّة الفصحى شيء آخر. وقد تعالج مراحل متقدمة من اللغة بمنهج حديث، وقد تعالج مراحل متأخرة من أطوارها بمنهج قديم. ثم إن المؤلف أرادها كلمات ساخرة حين وصفنا، معشر اللغويين، بأننا لسنا من هواة المتحفيات. فهل تكون مفاجأة له إذا ذكّرناه - وما نخاله إلا ناسياً - بأن بعض اللغويين يجدون متعة عقلية وعلمية كبيرة في ممارسة هذه الهواية المتحفية، وإلا أيكون على المشتغلين باللسانيات المقارنة واللسانيات التاريخية أن يلقوا ببحوثهم في سلال المهملات حتى لا تكون سبة يعيرون بها؟!

٢/٠ نقد « المعطيات الصوتية الحديثة » في الكتاب

أحسن المؤلف صنعاً؛ إذ قدم لدراسته بحديث عن تحديد المصطلحات وبيان ما يعنيه بها. وقد أعاننا هذا التقديم كثيراً على تبين مواقع الأقدام، وتتبع جذور المشكلات التي عالجها بالبحث.

ولقد تضمن التقديم طائفة من المسائل سمّاها المؤلف بالمعطيات الصوتية الحديثة، وقام بتطبيقها على أبواب الصرف كلها. ولما كان أكثر هذه المعطيات في حاجة - من وجهة نظرنا - إلى المراجعة فقد رأينا إيراد أهم مسائلها، والتعقيب عليها بما بدا لنا من ملاحظ.

٢/١٠ الكلمة والصوت اللغوي:

يحدد المؤلف العلاقة بين الكلمة والصوت اللغوي قائلاً:

> «من المعروف أن الكلمة تنتهي في أبسط عناصرها إلى الصوت اللغوي». (ص ٢٦).

وسؤالنا الذي نطرحه هنا: هل يمكن أن تنتهي الكلمة في أبسط عناصرها إلى صوت غير لغوي؟ وإذا كان ذلك لا يكون قلم التريد بإيراد هذا القيد الذي لا داعي له؟ وكأني بالمؤلف قد فطن إلى إمكان إيراد هذا الاعتراض فهو يستدرك قائلاً:

> «ووصف الصوت بأنه لغوي حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن الكائنات غير الإنسان، فما يسمّى بمواء القطط ونباح الكلاب وعواء الذئاب وصهيل الخيل ليس من اللغة في شيء، وكذلك ما يصدر عن الأشياء كصرير الأقلام، وخرير الماء وهدير الأمواج وهزيم الرعود». (الموضع نفسه).

بَيْدَ أن استدراك المؤلف هذا في حاجة إلى استدراك، فمجرّد ذكر الكلمة في مجال الدرس اللغوي يغني الحاجة إلى إخراج مواء القطط ونباح الكلاب وخرير الماء وأشباهها من تعريف الكلمة بمفهوم المصطلح اللغوي. وينطوي احتراز المؤلف على وجه آخر من وجوه القصور، وذلك إذ يقول: «**ووصف الصوت بأنه لغوي حتى لا يختلط بالأصوات غير اللغوية التي تصدر عن غير الإنسان**»؛ فليس كل ما يصدر عن الإنسان من صوت هو بالضرورة صوت لغوي، وهذا أمر من البداهة بمكان.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الطريقة التي عولج بها مفهوم الكلمة والصوت اللغوي وما شابهما من وجوه القصور تمثل الصبغة العامة لصياغة جميع التعريفات والمقولات اللغوية الواردة في الكتاب؛ إذ يغلب عليها جميعاً طابع العجلة، والاعتماد على الذاكرة، وعدم استشارة المراجع المتخصصة أو المعجمات المعتمدة، وسد فجوات الصياغة بألوان من الظن والتوهُّم. وذلك ما سيتضح في سائر ما سنعرض له من هذه المعطيات التي تضمنها الكتاب.

٢/ ٢٠ الصوامت والحركات

يقول المؤلف في معرض تعريفه لهذين النوعين:

«**إن الأصوات التي تتكون منها الكلمة تنقسم بالضرورة إلى نوعين:**

١ - نوع الصوامت. **٢ - نوع الحركات.**

ووصف الصوت بأنه صامت يعني أن طبيعته صامتة وهو ما يسمى بالفرنسية Consonne بخلاف وصفه بأنه حركة وهي في الفرنسية Vayelle». (انتهى، ص ٢٦).

ويقوم هذا التعريف في رأينا شاهد عدل على ما سبق أن ذكرناه من سيادة طابع العجلة واستسهال الصعب في شأن التعريف بهذه المعطيات. فهل قصارانا من المعرفة بالصوت الصامت أنه إنما وصف بذلك لأن «طبيعته صامتة»، وأن وصف الصوت بالصامت يخالف «وصفه بأنه حركة»؟ وهل يزداد القارئ معرفة بحدود التمييز بين النوعين إذا قيل له ما قيل؟ وهل الإحالة إلى مصطلحين فرنسيين كافية في رفع الإلباس حول التعريف بأمور أساسية في كتاب يقوم في جوهره على المعالجة الصوتية لمشكلات الصرف العربي؟ وهل كان تعريف الكاتب للصوامت والحركات بالعربية مبيناً حتى يفزع إلى المصطلحات الفرنسية ليزيد الغامض غموضاً؟. وهل كان يشق على الكاتب أن يرجع إلى بعض المراجع أو المعجمات الفرنسية المتخصصة، بل إلى بعض ما كتب بالعربية، ليسوق للقارئ صياغة علمية دقيقة مقنعة؟

٢/ ٠٣ عن العلاقة بين الفوناتيك والفونولوجيا

ميّز المؤلف مهمة الدراسة الفوناتيكية من الدراسة الفونولوجية بعبارة غامضة يحسن إيرادها بنصها، وذلك إذ يقول:

> «لكي تتصور ما يقصد في درسنا هذا بكلمة (الصرف) ينبغي أن نتتبع عناصر النطق اللغوي؛ ابتداء من الصوت المجرّد الذي يقوم بدراسته (علم الأصوات العام) phonetique generale، ثم الصوت وخصائصه السياقية، وما ينشأ عن مجاورته لغيره من تأثير يغير من صفاته وإن لم يغير من دلالته، فتكون مجموعة أشكال الصوت الواحد على اختلاف السياقات واللهجات ما يُعرف بالفونيم phoneme أو الوحدة الصوتية، وما ينشأ من اتصال الصوامت (أو

السواكن) بالحركات من نظام مقطعي – كل ذلك داخل في نطاق (علم الأصوات التشكيلي phonologie)» (ص ٢٣).

ومناط الغموض في عبارة المؤلف أنه حدد مهمة الدراسة الفوناتيكية بأنها دراسة **«الصوت المجرّد»**. إن الأصوات المجرّدة هي الوحدات الصوتية المكوّنة للنظام، وهذه ليست شيئاً آخر سوى الفونيمات. والتجريد معناه الوصول من الكم الفيزيائي المتّصل إلى تحديد وحدات النظام. ومن هنا تكون عبارة المؤلف جديرة بأن تنصرف إلى الدرس الفونولوجي (أو الفونيمي) لا إلى الدرس الفوناتيكي. ويلاحظ أيضاً أن هذه العبارة تجعل من تحديد الصوت المجرّد نقطة بداية، ثم تثني بدراسة الصوت في سياقاته بهدف الوصول إلى تحديد الوحدة الصوتية أو الفونيم. والفونيم لا يعني في نهاية الأمر سوى الصوت المجرّد. وهكذا يدخل التحليل في دور، ويكتنف الغموض عبارة المؤلف من جميع جوانبها. وسيكون لذلك ولا شك أثر غير محمود على الإجراءات التحليلية كما سنرى من بعد.

٢/ ٤، ٠ هل للفونيم دلالة؟

يقول المؤلف في جزء من عبارته السابقة: **«إن التأثير السياقي الذي ينشأ عن مجاورة الصوت لغيره يغير من صفاته وإن لم يغير من دلالته»**.

في هذه العبارة يثبت المؤلف للفونيم دلالة. وليس القول بوجود دلالة للفونيم أمراً عارضاً في هذا الموضع، بل هو عقيدة يعبّر عنها المؤلف في غير موضع من هذا الكتاب وفي غيره من كتب (انظر: ص ١١، ص ١٣٣).

والزعم بأن للفونيم دلالة خطأ محض، فالاختلاف في الدلالة بين الكلمتين (قال) و(كال) على سبيل المثال لا يمكن أن يسوغ القول بوجود

صلة بين دلالة الأُولى وفونيم القاف، ولا بين دلالة الثانية وفونيم الكاف. وإنما الذي يقال هو أن اختلاف دلالة الأُولى عن دلالة الثانية مرتبط بتبادل القاف والكاف في موقع واحد مع ثبات باقي الفونيمات المكونة للكلمتين. والفَرق بين الأمرين كبير للمتأمّل.

٢/ ٥٠ التقابل الفونيمي في لهجات اللغة العربية

يرى المؤلف رأياً آخر في شأن الفونيم تضمنته العبارة السابقة نفسها لا يخلو من نظر، وذلك قوله: «**إن مجموعة أشكال الصوت الواحد تُشكِّلُ على اختلاف السياقات واللهجات ما يعرف بالفونيم**». ومناط الخطأ في هذا القول واضحٌ جَلي. فليس حتماً أن تكون مجموعة أشكال الصوت الواحد فونيماً واحداً على مستوى جميع اللهجات في اللغة الواحدة. وليس من النادر أن يحتل الصوت الواحد مواقع مختلفة على خرائط التوزيع الفونيمي في لهجات اللغة الواحدة. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فالتداخل الفونيمي بين الهمزة الأصيلة والهمزة المناظرة للقاف في لهجة القاهرة، والتداخل الفونيمي بين الدال الأصيلة والدال المناظرة للجيم في بعض لهجات صعيد مصر، وقيام الفونيم / g / مناظراً للجيم الفصيحة في بعض اللهجات ومناظراً للقاف الفصيحة في بعض، كل أولئك - وغيره كثير - شواهد واضحة الدلالة على أن لهجات اللغة الواحدة لا تتجانس في نظامها الفونيمي غالباً. فهل يمكن مع كل هذه الشواهد أن يقال: «**إن مجموعة أشكال الصوت الواحد تشكل على اختلاف السياقات واللهجات ما يُعرَف بالفونيم**»؟.

٢/٠٦ الجهر والهمس

على الرغم من اشتهار الفرق بين الجهر والهمس بوصفهما من الخصائص الفارقة المميّزة بين أصوات العربية، وعلى الرغم من أن العملية النطقية المنتجة لهذه الظاهرة هي من أوائل ما يدركه الشادون، بَلْهَ المتخصصين في علم الأصوات، وعلى الرغم من أن موقع الحركات من تصنيف الأصوات بحسب الجهر والهمس تُعَدُّ من المعلوم بالضرورة، نَجِدُ المؤلف يسوق في هذا الباب قولاً لم يقل به أحد من أرباب الصناعة، وذلك إذ يقول: **«والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء، على الرغم من دقّة ملاحظة الهمس في الحركات»**.

هل يعني المؤلف أن النطق بالحركة أو الصامت يجمع فيه الجهر والهمس في آن واحد؟. وهذا لا يكون، فالجهر والهمس صفتان محجوبتان بالتبادل، إذ هما لا تصدقان معاً، ولا تكذبان معاً، ولا بد للصوت من إحداهما.

أم تُراه يعني أن من الحركات ما هو مهموس وما هو مجهور كما أن من الصوامت ما هو مجهور وما هو مهموس؟.. وهذا أيضاً لا يكون في العربية بِحَال. ولما كان الكلام مُنْصَبّاً هنا على العربية - وكان موضوع الكتاب هو **«المنهج الصوتي للبنية العربية»** - وكانت هذه المعطيات الصوتية مقدمة لمعالجة مسائل الصَّرف العربي - كان القول باجتماع الهمس والجهر في الحركات العربية أمراً عجباً من العجب.

على أني كدت ألتمس للمؤلف مَخْمَلًا يحمل به كلامه على وجه من الوجوه؛ ذلك أن من اللُّغات ما يشتمل على أصوات مهموسة تقوم وظيفياً بدور الحركات، وذلك ملحوظ في اليابانية مثلًا. غير أن المؤلف ضيَّق

على نفسه هذا المخْرَج، وجزم جزماً لا رجعة فيه بأنه إنما يصف الحركات بهذا الوصف على المستوى الفوناتيكي لا الوظيفي، وذلك حيث يقول في عبارته نصّاً: «**على الرغم من دقة ملاحظة الهمس في الحركات**»، وهي عبارة لا يمكن حملها على المستوى الوظيفي؛ إذ إن اتّصاف الحركة بالهمس على مستوى الوظيفة هو مسألة تقعيد وتبويب وليس مسألة ملاحظة نطقية تجريبية. ثم ما شأن اليابانية وأضرابها بالصرف العربي ومشكلاته، والمؤلف يعود في أواخر كتابه لينقض على نفسه ما سبق أن جزم به فيقول: «**إن الحركات أصوات مجهورة**» (ص ١٧٢) وقد بدا لي احتمال آخر يُمكن أن تحمل عليه عبارة المؤلف أود أن أبين عنه إبراء للذمّة، لكن حظّه من الصواب لن يكون بأوفر من حظ سابقيه، فلعل المؤلف حين قال إن: «**الجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات على سواء، على الرغم من دقّة ملاحظة الهمس في الحركات**» أراد بهذا القول أن يقرر اشتمال الحركات على بعض الاحتكاكات العشوائية التي لا يمكن تجنُّبها في أثناء انطلاق الهواء في عملية التصويت داخل قنوات الصوت. وإذا كان ذلك مراداً له فهو على صواب، ذلك أن الحركات وإن كانت من أصوات الرنين، بل هي أوفر الأصوات الرنانة حظاً من الرنين، تشتمل بلا شك على بعض المكونات الاحتكاكية العشوائية التي لا أهمية لها في تشكيل الصوت. بَيْدَ أنّ هذا التفسير – إذا سلم بصحته – يفضي به إلى مضيق آخر لا يسهل الخروج منه؛ إذ إن هذه الاحتكاكات الناتجة عن مرور الهواء في تجاويف الحَلْق والفم لا صِلَة لها بالعملية النطقية المُنْتجة للجهر والهمس في ذاتها؛ فقد يحدث الاحتكاك مصحوبا بالجهر، وقد يحدث متّصفاً بالهَمس. وهذه الاحتكاكات العشوائية المصاحبة لنطق الحركات لا ينبغي أن تعد من قبيل الهمس بحال، وإلا انتقض علينا مفهوم الجهر والهمس من أساسه.

وتفضي بنا هذه المناقشات الأخيرة إلى مطالبة بضرورة تدقيق الكثير من التعريفات والمقولات الشائعة في الكتاب عامة، وفي هذه المسألة بخصوصها، فللمؤلف - مثلاً - عبارة تقول: «**وقد يتحرّك الوتران الصوتيان عند مرور الهواء بهما في صورة ذبذبة تنتج الصوت المجهور، وقد لا يتحرّك الوتران فينتج الصوت المهموس**» (ص ٢٧). وهذه العبارة بما تشتمل عليه من كلمات معدودات يرد عليها أكثر من ملحظ؛ ذلك أن الهمس لا ينتج بالضرورة من عدم تحرك الوترين الصوتيين كما تنبئ بذلك العبارة، فقد يتحرك الوتران الصوتيان لإنتاج صوت مهموس كالهاء، وقد يتحركان لإنتاج همزة القطع وهي مهموسة كذلك.

كذلك ثمة فرق بين الجهر والصوت المجهور من جهة، وبين الهمس والصوت المهموس من جهة أخرى. وتحرّك الوترين الصوتيين في صورة ذبذبة ينتج الجهر الخالص، وعدم تذبذبهما ينتج الهمس الخالص، أما الصوت المجهور فيحتاج - بالإضافة إلى تذبذب الوترين الصوتيين - إلى التدخل من التجاويف العليا. وكذلك يحتاج الصوت المهموس - بالإضافة إلى عدم تذبذب الوترين الصوتيين - إلى التدخل من التجاويف العليا، وآية ذلك أنه إذا لم يتحرّك الوتران الصوتيان بالذبذبة، ولم يحدث التدخل في التجاويف العليا - فإن الناتج لن يكون صوتاً مهموساً، بل لن يكون صوتاً على الإطلاق؛ وحينئذ ليس إلا الصمت.

٢/٧٠ هذه العجلة الواضحة في صياغة القضايا تتلازم مع إغفال المؤلف للمعطيات التجريبية الحديثة بحق، والقفز فوقها لإكمال الفجوات الحادثة بالظن والتوهُّم. ومن أدلة ذلك قوله في صفة صوت الدال: «**بعد حبس الهواء حبساً تاماً يُسْمَح له بالخُروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرك معه**

الوَتران الصوتيان» (ص ٢٧). وواضح أن العبارة تقرن تحرك الوترين الصوتيين بالانفجار لا بالحبس؛ وهذا خطأ نمطي شائع من المؤلف يرد في الكتاب حيثما يرد وصف النطق بالأصوات الانفجارية المجهورة كالباء والضاد ونحوهما. والثابت بالتجربة أن الصامت الانفجاري لا يمكن أن يكون مجهوراً إلا إذا اقترن تذبذب الوترين الصوتيين بحبس الهواء عند النطق. أما اقترانه بالانفجار فأمر يخصُّ الصوت اللاَحِق. ثم هو قد يكون وقد لا يكون. فكيف يَسْلَمُ للمؤلف إذن قوله: **«بعد حبس الهواء حبساً تاماً يسمح له بالخُروج مرة واحدة في صورة انفجار يتحرّك معه الوَتران الصوتيان»؟!**

وبعد، فهذه أمثلة سقناها من **«المعطيات الصّوتية»** التي قدَّمها المؤلف بين يدي مبحثه الصّرفي، وللقارئ أن يتوقّع كثيراً من الاضطراب في النتائج إذا كانت مقدمات القضايا على ما هي عليه مما سبق الإبانة عنه. وأبادر فأذكر بعض قضايا الصَّرف العربي التي عالجها المؤلف على أساس من معطياته الصوتية، وذلك مثل قضية الميزان الصرفي. فالمؤلف يرى وجوب وزن الماضي الأجوف مثل **«قال»** و**«باع»** وما جرى مجراهما على: **«فال»** لا **«فعل»** بدعوى سقوط العين فيه، ووجوب وزن الماضي الناقص مثل **«رمى»** و**«غزا»** و**«سعى»** على **«فعا»** لا **«فعل»**، بدعوى سقوط اللام فيه؛ وقِس على ذلك أبواب الإعلال كُلّها. وواضح أن عقد الصلة بين هذه **«المعطيات الصوتية»** والميزان الصَّرفي على هذا النحو - وهو ما يُمَثِّل جوهر الكتاب - أمر فيه ما فيه من التَكَلُّف الذي لا طائل وراءه ولا ثمرة له. والسؤال الذي يلح على خاطري دائماً عندما أقرأ مثل هذه الدعاوى التجديدية هو: إذن، ما جدوى استخدام الميزان الصَّرفي إذا كان مُجَرّد محاكاة آلية للمنطوق لا يمتاز بها أصل من أصل؟. وإذا جعلنا فعلاً مثل **«يدعون»** على

وزن «يفعون» في كِلِتا الجُمْلَتين: «الرجال يدعون» و«النساء يدعون» فأي الطريقتين أحقُّ بالإتباع: الطريقة التي تميّز بينهما في الميزان أم الطريقة التي تجعل منهما شيئاً واحداً؟. وإذا كان أسلافنا من القدماء متّهمين من المؤلف وكثير من دعاة التجديد بأنهم قد «صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي» (ص ٩٨) – فإننا نرى أن استخدام الميزان الصرفي على النحو المقترح هو أشدُّ تأثراً بالكتابة، وأن القدماء كانوا أكثر تحرراً في هذه الجزئية على الأقل من دُعاة التجديد؛ ذلك أنهم اتّخذوا الميزان الصرفي مقولة تحليلية تأتي على شكل صيغة تجريدية ذات مكونات أساسية ومُكَوّنات إضافية، يستطيع الباحث باستخدامها وقياس المنطوق إليها معرفة المحذوف والأصيل والزائد. وإني لذلك أدعو إخواننا من أهل التجديد إلى حل علمي مريح لهم وللأسلاف ولمنطق العلم؛ ألا وهو التخلي عن فكرة الميزان الصرفي بالكلية، وتركها لأهلها فهم أحق بها وأوْلَى. فمن الواضح أن الأخذ بالميزان الصّرفي في هذه البدع المحدثات ضرب من الحشو ولَغو الحديث يحسن نبذه واطراحه. أما بالنسبة للصرف التقليدي – بل لبعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة – فترتبط هذه المقولة بالبنية المنهجية ارتباطاً لا انفصام له. وهنا يبدو فرق ما بين تماسُك المنطق العلمي واتساقه لدى القدماء، وبين نقيض ذلك عند بعض المجددين.

وعلى الرغم من أن المؤلف ليس في هذه الدعوى بأوّل، نجده قد تفرّد بين أصحابها بعبارة ليس من اليسير فهم مقصوده بها، وذلك قوله: «**إن الكلمة قد تكون ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق في مثل «قال» والأصل قول، وفي مثل «يد» والأصل يدي**» (ص ٥٢). ويبدو أن هذه الفكرة قد راقت للمؤلف فقد كرّرها غيرَ مرة، وساقها في بعض نصوصه مساق الكشف الجديد، وذلك

حيث يصف مقولة الإعلال عند الصرفيين العرب في جُرأة يُحسد عليها بأنها من «الأخطاء المتراكبة» (ص ٨٤، ٨٧)، ثم يقول بعدها: «**وبذلك نخرج بنتيجة في غاية الأهمية هي أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق**». ووجه استغلاق هذه العبارة على الفَهم بَيِّن. فأمّا قوله ثلاثية الأصل فكلام مُستقيم، وهو ليس بكلامه. وأما قوله بثنائية المنطوق فكلام خالص له من دون الناس، ولا يستقيم بحال: إذ ما المُراد بالمنطوق هنا؟. لا يمكن أن يقصد به غير النُّطق بالفعل، وهذا النُّطق يشتمل على ثلاثة عناصر هي في «قال» القاف والحركة الطويلة واللام (على فرض التسكين). فكيف يستقيم ذلك مع القول بثنائية المنطوق؟ لعلَّ المؤلف يعني أن النُّطق لم يتضمَّن من أُصولها الثلاثة إلا أَصلين اثنين، فيقال له: وهل سقط الأصل الثالث وانعدم؟. والجواب الذي لا محيص منه: أنه لم يسقط ولكنه تحوّل إلى صورة أخرى، وإذن فهو موجود على هيئة مخصوصة، فكيف يحكم عليه بالعدم حتى يُقال إن الكلمة ثنائية المنطوق؟ وإذا كانت «**قال**» في رأي المؤلف ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق فما يقول في «**قُل**»؟ أتراهما يستويان؟.

على أي حال فإن دعوى سقوط عين الأجوف ولام الناقص على أساس من القول بالتخلص من الانزلاق الطارئ - وهي جوهر دعوى الكتاب - أمر يحتاج إلى فضل مناقشة وبيان، وسنعرض له في الفقرة الآتية إن شاء الله.

٠/٣ نقد الأساس المنهجي للكتاب

تتصدر كلمة «**المنهج**» عنوان هذا الكتاب. ولا نشك في أن ذلك يُجلّي حرص المؤلف على تأكيد منهجية الدراسة التي يقدمها إلى قرّاء العربية. وهو يُقرر أن بناء هذا المنهج لم يأت في الذهن دفعة واحدة، بل هو نتيجة لمعايشة

طويلة بدأها وهو يعدُّ رسالة الدكتوراه، واستمرّت معه سنوات طويلة حتى استوى أستاذاً للدراسات اللُّغوية (انظر ص ١٦، ١٧). ومن هنا كان من المنتظر أن يأتي المنهج محكم البناء، واضح الملامح، قادراً على مُواجهة ما يوجه إليه من وجوه الاعتراض والنقد. غيرَ أن ثَمّة خطأً أساسياً نَبّهنا إليه في الفقرة الثانية من هذه الدراسة جرَّ الكثير من الويلات على هذا «**المنهج الصَّوتي**» بالرُّغم من أنّه عند أهل الصناعة من البداهة بمكان، ونعني به غموض عبارة المؤلف عن وظيفة كل من عِلْمَي الفوناتيك والفونولوجيا، وذلك حين جعل مهمة العلم الأول دراسة الأصوات المجرّدة، ومهمة العلم الثاني دراسة الأصوات في سياقها. وكان نقيض ذلك أَوْلَى بالاتباع. إن التوصل إلى تجريد الوحدات الصوتية إنما هو خطوة لاحقة على دراسة الأصوات في سياقاتها وليس العكس. من هنا جاء الأساس المنهجي للكتاب مقلوباً فاختلطت بتطبيقه الأمور، وتعقدت الخيوط، واضطربت النتائج. ولا بُدَّ لاستبانة الأمر على وجهه الصحيح من أنْ نبدأ من بداية البداية. أي بتحرير مسألة ما يُسَمَّى بالصوائت المُزدوجة في اللغة العربية.

يُطلق مصطلح **الحركات المزدوجة** أو **الصّوائت المزدوجة** ترجمة للمصطلح الإنجليزي **diphthongs** في بعض المصنّفات الصوتية العربية. ويُعزى إلى هذا الصِّنف من أصواتها صوتا الواو والياء، هكذا على وجه الإجمال من غير تمييز بين جانبين من جوانب النظر في الأصوات؛ وهما: الجانب الفوناتيكي الخالص والجانب الفونولوجي (أو الوظيفي).

والتمييز بين هذين الجانبين ضرورة منهجية لا يمكن تجاوزها، فليس نادراً أن يتعارض التصنيف الوظيفي للصَّوت مع تصنيفه فوناتيكيّاً. ولقد حملنا هذا على متابعة طريقة العالِم الأمريكي K. Pike في اقتراح منظومتين

مختلفتين من المصطلحات، يختصُّ كُلٌّ منهما بواحد من مستويات التحليل، فآثرنا في كتابنا «دراسة السمع والكلام» أن نُخَصِّص للمُستوى الفوناتيكي المنظومة (صائت/صامت) في مقابل المصطلحين الإنجليزيين vocoid/contoid، وأن نجعل للمستوى الوظيفي منظومة مغايرة هو (حركة/ساكن) في مقابل المصطلحين الإنجليزيين vowel/consonant.

وإذا أخذنا بهذا المبدأ في التمييز أَمكن لنا أن نقول إن العربية قد تعرف الصوائت المزدوجة (أي على المستوى الفوناتيكي الخالص)، ولكن من المؤكد أنها لا تعرف الحركات المزدوجة (أي على المستوى الوظيفي). إن كون الواو والياء من أنصاف الصوائت ذات الطبيعة الانزلاقية أمر مقرر لهما بمقتضى التصنيف الفوناتيكي، ولكنهما في العربية من فونيمات السواكن، فهما يتخذان موقع السواكن consonants ويعطيان أحكامها.

والمعروف عند الوصفيين – الذين يتبنّى الكاتب بعض مُنطلقاتهم – أن تراتبية النظم اللغوية تفرض النظر إلى الفونيمات وليس إلى الفونات phones على أنها المادة التي تتشكّل منها الوحدات الصرفية morphemes، وبذلك يكون تحديد الفونيم مرحلة وسيطة في التحليل بين المستوى الفوناتيكي والمستوى الصرفي. وعلى ذلك فإنَّ المعالجة الصرفية للإعلال الواوي أو اليائي لا يمكن أن تتم إلا إذا فَرَغنا من تحديد الهوية الفونيمية للواو والياء، فإما أن يعزيا إلى صنف الحركات، وإما إلى صنف السواكن.

بَيْدَ أنّ الفونيمات التي تشكل المورفيمات أو الصِّيغ يُمكن أن يَعْرِضَ لها تبدّلات وتحوّلات صوتية بحكم الجوار الصوتي، وليست الواو والياء في ذلك بدعاً وإن كانتا من أكثر الفونيمات عرضة للتغيّر. وقد اقترحت مُصنّفات

الوصفيين لعلاج ذلك مستوى خاصاً من التحليل أُطلق عليه المستوى الصَّرفي – الفونيمي morphophonemic. وأحسب أن هذا الكتاب كُلّه كان ينبغي أن يقع تحت هذا الباب من أبواب التحليل اللغوي. ويحدد هوكيت Hockett في كتابه "A Course in Modern Linguistics (1958, p. 134)" مهمة هذا الباب بأنه **«فحص العلاقة بين المورفيمات والفونيمات أي بين النحو والفونولوجيا»** وقريب من ذلك قول ليمان W. Lehmann في كتابه "Descriptive Linguistics, 2ed, p. 130"؛ إذ جعل مهمته **«فحص ما يطرأ على الأصول والزوائد من تغيرات»**. ومثل هذا التحديد لمهمة الدراسة **«الصرفية – الفونيمية»** يوجب الفراغ من تحديد التقويم الفونيمي للأصوات، والاحتراز الشديد من خلط الاعتبارات الفوناتيكية الخالصة بالتحليل الصرفي، قفزاً فوق المستوى الفونيمي. وهذا هو – في رأينا – لب اللباب في سائر ما أصاب الكتاب من وجوه الاضطراب.

لقد جاء الأساس المنهجي للكتاب مقلوباً كما ذكرنا؛ إذ حدَّد المؤلف مهمة الدراسة الفوناتيكية بأنها دراسة الصوت المجرد، وجعل للدراسة الفونولوجية مُهمّة دراسة الأصوات في سياقاتها. ومن هنا نظر إلى الصوتين w و y بوصفهما وحدتين مجرّدتين على «المستوى الفوناتيكي»، تتحققان في سياقاتهما الصوتية «أي فونولوجيّاً» في صورة انزلاق يرتبط بوجود حركتين متتابعتين، ثم أقام الدرس الصرفي كُلّه على أساس من افتراض سقوط الانزلاق حيناً، وظهوره حيناً في عمليات الإعلال والإبدال التي تعرض لبنية الكلمة العربية. ولما كان نقيض ذلك هو الصحيح فقد أدّى ذلك بالمؤلف إلى إقامة الدرس الصرفي على أساس فوناتيكي خالص، مسقطاً بذلك مستوى التحليل الفونيمي الذي يقع عند الوصفيين وسيطاً لا

يمكن تجاوزه بين الدراسة الفوناتيكية والدراسة الصرفية. وقد احتوت الصفحة الثلاثون والصفحة الحادية والثلاثون من الكتاب على مجموعة من النصوص المضطربة التي تتذبذب فيها الآراء بين النقيضين دونما اتساق أو ترابط منطقي، ويحسن أن ننقل هنا بعض هذه النصوص لإقامة الدليل على هذه الدعوى.

يقول المؤلف مُشَخِّصاً خصائص الواو والياء:

«إن الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يُسَمَّى بالواو والياء» (ص ٣٠)، ويقول: **«إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البدهي أنها ليست حركة كاملة بل هو صوت بيني»** (ص ٣١). ثم يقول من بعد ذلك: **«إن الانزلاق قد يكون نهاية مقطع في مثل «بَيت» و«قَوْم»، أو بداية مقطع في مثل «واعد» و«ياسر»** (ص ٣١ أيضاً).

إن المؤلف ينفي في النص الأول عن الواو والياء أي كينونة فونيمية، محدداً خاصّيتها بأنها مُجَرّد انزلاق بين حركتين وأن كليهما صوت بيني.

وقد نُسَلِّم بهذا الوصف - على تحفُّظات نُوردها في حينها - لو أن المؤلف حدّد مراده هنا بأنه يقدم وصفاً فوناتيكيّاً خالصاً. لكنه يعود في النّص الثالث ليعالج الصيغ الصرفية والكلمات من زاوية الوصف الفوناتيكي المُجَرّد فيقول: **«إن الانزلاق قد يكون بداية مقطع في كذا وكذا، وقد يكون نهاية مقطع في كذا وكذا»**. هنا يبدأ الاضطراب والتناوش بين مستويات التحليل اللغوي، ويستمر في تضاعيف الكتاب كله. ولتقرأ - مصداق ذلك - نصّ المؤلف الذي يُعالج فيه - على طريقته - نصب الفعل المضارع المعتلّ الآخر بالواو أو الياء. يقول المؤلف:

«والحقيقة التي نراها من هذا التحليل هي أن نصب الفعل المعتلّ

بالواو أو الياء كشف عن أن حركة الإعراب (الفتحة) قد أعقبت حركة العين في شكل a+a و a+i وهو التتابع الذي ينشئ المزدوج بالمعنى الصحيح، فينطق المتكلّم واواً أو ياء في آخر الفعل سرعان ما تختفي كلتاهما في حالة الجزم على ما سبق، حين تسقط الحركة الأخيرة فيختفي الازدواج تماماً» (ص ١٩).

وهكذا يقرر المؤلف أن الواو والياء في المضارع المعتل المنصوب عارضتان، أو كما تقول عبارته طارئتان وليستا بأصليتين، وأنهما تخلقتا من مجرد اقتران حركة الإعراب بحركة عين الفعل. وهذا هو ما سبق أن ذكرناه من أن نصوص المؤلف تنفي أي كينونة فونيمية للواو والياء، مقحماً بذلك الاعتبار الفوناتيكي المحض - كما يتصوّره هو - في التحليل الصرفي. وبدهي أن ذلك يؤدي بالضرورة إلى نفي العلاقة بين الواو والياء، الطارئتين وكونهما أصلاً يمثّل لام الفعل.

بَيْدَ أنّ هذه الفكرة التي تَبْرُق بريقَ الصَدف فيحسبها المؤلف دُرّاً تفضي إلى مضاعفات وتناقضات لا نهاية لها. فالباحث مهما شطّ به الخيال من الصّعب عليه أن يتصوّر وقوع حركة الإعراب مباشرة عقب حركة عين الفعل بلا فاصل بينهما من حرف صامت، وأدنى نتيجة تنشأ عن هذا التصوُّر أن تتحمل الحركة حركة - أو بعبارة أخرى - أن نقول إن الكسرة أو الضمّة متصوبة بالفتحة. وهو قول أشهد، ويشهد الناس، أنه لا سابق له ولا لاحق - إن شاء الله - في تاريخ فقه العربية.

وصعوبة تصوُّر القضية على هذا النحو له ما يسوغه، فالمؤلف نفسه اضطر اضطراراً إلى العُدول عن القول بِعَرَضيّة الواو والياء في هذا الموضع، والرجوع إلى القول بأنهما أصيلتان، وأن الفعل المعتلّ يرتد إلى

أصل واوي أو ياتي، وذلك حين أراد أن يطرد الباب فلم يستقم له. لقد بدا له عند مناقشة إسناد المعتلّ الواوي أو الياتي إلى ألف الاثنين كما في «يمضيان» و«يدعوان» أن تحليله لا يزال مقبولاً، وذلك لوقوع ألف التثنية (وهي فتحة طويلة) عقب كسرة عين الفعل الأوّل وضمّة عين الفعل الثاني، ومن ثم لا يزال مجال للقول بطروء الياء والواو وتخلقهما من التقاء الحركتين. لكن تحليله هذا ارتطم بمشكلة إسناد المعتلّ بالألف نحو «يسعى» إلى ألف الاثنين. لقد وجد هنا ألف الاثنين (وهي فتحة طويلة) قد أعقبت فتحة عين الفعل. وإذن فالحركتان المتعاقبتان على أساس (نظريته) متجانستان، ولا يمكن أن ينشأ عنهما مزدوج بالمعنى الصحيح كما يقول. فماذا أعدَّ المؤلف للخُروج من هذا المأزق المنهجي؟

لقد قرّر أن وجود الانزلاق في مثل «يسعيان» ضرورة يفرضها منع تتابع ثلاث فتحات (يعني فتحة عين الفعل والفتحة الطويلة التي هي علامة التثنية). لكنك إذا سألت المؤلف هنا: ولِمَ كان الانزلاق المُجْتَلب في «يسعيان» ياتيّاً ولَمْ يكن واويّاً، ما دامت عِلّة اجتلابه هي كراهية توالي ثلاث فتحات ليس غَير. هُنا يضطّر المؤلف إلى اعتراف ينقض عليه مقولته من أساسها فيقول: «**لا ريب أن لامات هذه الأفعال ذات علاقة بأصلها (يائية أو واوية)**» (ص ٢٠). ونقول للمؤلف: إذن ما دامت المسألة تتعلّق بأصل واوي أو يائي، وما دام المؤلف يعمد في الحالات التي لا يسعفه فيها التحليل بانزلاق يرضاه ويستقيم مع مقولته إلى الاحتماء بالأصل الواوي أو اليائي، بعد أن ثار عليه وأنكره - وما دام المؤلف قد لجأ إلى هذه الحيلة غير مرة كما في معالجة تثنية الاسم المقصور كالفتى والعصا (ص ١٢٧) فنادى بعودة الواو والياء، وأعفاهما من صفتي الطروء والعرضية، ومنحهما لقب

لام الكلمة حتى تستقيم له الأمور، قلت: ما دام ذلك كله كان، فما جدوى هذا المنهج الصوتي المخترع؟ وما ثمرة العراك والنزال؟ ولماذا السخرية من القديم والإدلال على السَّلف والخَلَف بالرؤية «الجديدة» والمنهج الصوتي؟.

وقد انعكس هذا التداخل والاضطراب على طبيعة الرموز التي استخدمها المؤلف لتدوين المادة اللغوية في كتابه، جاعلًا هدفه من ذلك رفع اللَّبْس (ص ١٢٧). لكن طريقته المستخدمة، كانت هي علة اللبس ولم تكن مانعة له. ومعلوم أن من أوليات الكتابة الصَّوتية التمييز بين نوع منها يقال له **الكتابة الفوناتيكية (أو الدقيقة)** phonetic (or narrow) transcription، وآخر يقال له **الكتابة الفونيمية (أو المتسامحة)** phonemic (or wide) transcription. وتكتب رموز النوع الأول بين معقوفتين [-]، ورموز النوع الثاني بين مائلتين /-/. وهذا التمييز ليس ترفاً علمياً أو حذلقة يمكن الاستغناء عنها، ولكنه ضرورة منهجية لا بُدّ من اصطناعها ليستبين القارئ بالنَّظر المُجَرَّد أي نوع من المستويات يعالجه الباحث بالحديث. وقد أدّى الخلط بين المستويات الفوناتيكية والفونيمية والصرفية بالمؤلف إلى «**أخطاء مُتراكبة**» - وليعذرنا المؤلف في اقتباس هذا الوصف عنه - وظهر هذا الخَلْطُ جلياً في استخدام المؤلف للرموز المقابلة للواو والياء، وهي جوهر الكتاب ولُبّه، فحيث تبدو له استقامة القول بالانزلاق العارض نجده يستخدم الرمزين ua في مقابل الواو، والرمزين ia في مقابل الياء. أما حين يعوزه القول بالأصل الواوي أو اليائي فإنه يفزع إلى الرموز المتعارف عليها بين الناس فيستخدم الرمز wa في مقابل الواو، والرمز ya في مقابل الياء. بل إن المؤلف كثيراً ما يستخدم النمطين في الكلمة الواحدة (انظر: ص ٨٨). ولم يظهر أثر هذا الاضطراب في تدوين المادة بالرموز حسبُ، بل

في تقريرات المؤلف عن الواو والياء بوصفهما صوتين انزلاقيين. فكلاهما في نظره يتخلّق من اقتران حركة بحركة، وهذا إعدام صريح لكينونتهما الفونيمية. لكنه يعود بعد أسطر قليلة فيقول: إن كلا الصوتين «**من الناحية الصوتية نصف حركة ومن الناحية الموقعية نصف صامت**» (ص ٣١). وبعد سطر واحد يصفهما بأنهما «**صامتان اعتباريان**»، ثم بعد سطر آخر يسقط صفة الاعتبارية ويعترف لهما بالصامتية المطلقة فيقول: «**والواقع أن كونهما من الصوامت ليس مجرد اعتبار لا يسنده التحليل الصوتي**» (كل أولئك في صفحة واحدة هي: ص ٣١).

فانظر كيف اختلف الأمر في وصف الصوتين؛ بادِئاً بَعَدُهما «**مجرد انزلاق بين حركتين**»، ومنتهياً بِعَدِّ كليهما صامتاً كامل الصامتية، وبالقول بأن صامتيتهما تستند إلى التحليل الصوتي.

وحسبك هذا دليلاً على اضطراب التحليل وتداخل المستويات. بقي أن نقول: إن المؤلف لم يكن موفقاً حتى في مجرد الوصف الفوناتيكي للواو والياء. وهذا ما تحفّظنا في قبوله ووعدنا باستيفاء بيانه من قبل. إنه يقرر في معرض تشخيصه لهذين الصوتين: «**أن مجرد الانزلاق بين الحركتين هو في الحقيقة ما يسمى بالواو والياء**» (ص ٣٠)، «**وأنه إذا كانت الواو والياء هما الانزلاق بين الحركتين فمن البدهي أنها ليست حركة كاملة بل هو صوت بيني**» (ص ٣١).

ومناط الخلط هنا في أمرين: الأول تقريره أن الواو والياء هما الانزلاق بين حركتين بمعنى two vowels؛ على حين أن الانزلاق يأتي نتيجة حركتين [أو تحرّكَيْن إن شئت الدقة] بمعنى two movements؛ أي بانتقال اللّسان أو تحركه من نقطة إلى نقطة أخرى داخل منطقة الحركات.

والثاني، (وهو مترتب على الأول): أن إصراره على صفة البينية لا معنى له؛ لأن البينية توسُّط بين حالتين، ولا يمكن التوفيق بين تقرير صفة البينية للواو والياء والقول بأنهما انزلاق بين حركتين من جهة، وبين قول المؤلف من جهة أخرى في الصفحة نفسها (ص ٣١)، وبعد سطور قلائل من كلامه الاول: **«أن الانزلاق قد يكون نهاية مقطع في مثل «بيت» و«قوم» أو بداية مقطع في مثل «واعد» و«ياسر»»**، إذ كيف يمكن تحقق البينية في بداية المقطع أو في نهايته؟ وأين ترانا نجد في أي من هذه الكلمات الحركتين اللّتين تمثل الواو أو الياء انزلاقاً بينهما؟ أمّا على قولنا بأن الانزلاق هو حاصل تحرك اللّسان من وضع إلى وضع، أو هو نتاج حركتين أو تحركين بمعنى two movements فإن البينية لا تكون شرطاً لتشكل الصوت الانزلاقي.

بقيت كلمة أخيرة في أمر هذا **«المنهج الصوتي»**؛ لقد رفع المؤلف شعار التجديد والهدم في مجال النحو والصرف من أجل الناشئة والأجيال القادمة فقال: **«ما أكثر ما يستحق إعادة النّظر بل الهدم في مجال هذين العلمين مما يبغضهما إلى الناشئة، ويغرس في أنفسهم مشاعر اللامبالاة بدرسهما، وما أحوج الأجيال القادمة إلى منهج جديد»** (ص ٨). وقرّر المؤلف أنه إبّان تدريسه لمادة الصّرف أربع سنوات في جامعة الكويت كان كُلّما عالج مسألة صرفية وَجَدَ لها **«تصوّراً آخر أقرب إلى العلم، وأكثر قبولاً في ذهن الطالب»**.

ونحن نتساءل إذا كان الأمر أمر تلقين الصرف والنحو للناشئة، وكان الغرض من اقتراح هذا المنهج الصوتي غرضاً تعليمياً، فأيّهما أيسر على الناشئة فَهماً، وأقرب إلى أذهانهم قبولاً: أن يقال في إعلال **«قال»** و**«باع»** وما جرى مجراهما تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، على

طريقة القدماء؟ أم قول المؤلف: «سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض»؟

لا ريب عندنا أن المنهج التقليدي - إذا كان التيسير على الناشئة والأجيال القادمة هو المراد - لا يزال أصلح لهذا الغرض من المنهج الصوتي المُقترح. ولَسْنا وحدنا في هذا القول، بل إن المؤلف نفسه يُشاركنا فيه، ذلك أنّه بعد أن رفع شعار التيسير والتسهيل وتحبيب الصرف والنحو إلى النفوس الناشئة أحسَّ أن منهجه المقترح فيه من صعوبة الهضم على الناشئة وغير الناشئة ما فيه، فتراجع عن دعوى التيسير أو التسهيل فقال: «**وليس من الضروري أن يكون هذا المنهج أيسر من سابقه، فالمهم هو أن تبلغ الصّواب في فهم مسائل اللغة مهما كلّفنا ذلك من جهد ومشقة**» (ص ١٧).

وواضح أن مجرد التمييز بين الاتجاهين المعياري والوصفي في النظر إلى مسائل اللغة غائب وغائم في المنهج المقترح.

٠/٤ ملاحظات حول التفسير المقطعي للواحق الصرفية

قَدّم المؤلف تفسيره الخاص لبعض اللواحق الصرفية العربية على أساس من فهمه للنظام المقطعي العربي. وفكرة «**التفسير المقطعي**» للواحق والمباني هذه هي القسيم الثاني للفكرة «**الانزلاقية**» التي حاول المؤلف أن يفسّر بها الإعلال والإبدال على طريقته الخاصّة. وقد عالجنا في الفقرة الثالثة من هذه الدراسة مدى توفيقه فيما ذهب إليه. ونحاول الآن، أن نصرف القول إلى أهم قضيتين تضمّنهما الكتاب، وقد استخدم فيهما المؤلف ما سمّاه النسيج المقطعي للكلمة العربية في تفسير بعض الوحدات الصرفية. فأمّا (القضية الأُولى فهي ما عنون له بقوله:

«رأينا في نون التوكيد» (ص ٩٨ وما بعدها). وأما الثانية فقد وردت تحت عنوان «المصدر الصناعي» (ص ١١ وما بعدها).

يقدّم المؤلف لرأيه في نون التوكيد بقوله:

> «إن نون التوكيد تثير مشكلة كان ينبغي أن تتناولها بحوث الصرفيين أولاً وقبل كل شيء. وهي مشكلة بنيتها كأداة [كذا] من أدوات العربية، ولكن القدماء معذورون في عدم التفاتهم لهذه المُشكلة، إذ كان درسهم مُنْصَبّاً على تصريف الكلمة المكتوبة لا المنطوقة، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي، والعمليات النُطقية المتفاعلة وهي أمر خفي كذلك عن ملاحظة كثير من المحدثين» (ص ٩٨).

هذه المقدمة المثيرة يصرّح فيها المؤلف بتفرُّده بين القدماء والمحدثين في الالتفات إلى مشكلة معينة تثيرها نون التوكيد، ويلتمس العذر فيها للقدماء - في عبارة أظنُّها لا تخلو من رائحة استعلاء - لانصرافهم عن ملاحظة هذه المشكلة، وكُلُّ أولئك - ولا شكّ - يحفز القارئ إلى استجماع ذهنه ليتساءل: تُرَى ما تكُون هذه المشكلة؟.

يَعْجبُ المؤلف كيف لم يلاحظ القدماء والمحدثون غرابة النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة. أما هو فقد لاحظ أن هذه النون الثقيلة تتكوّن من صامتين متتابعين وحركة، وهو كما يقول: «**شكل مرفوض أساساً في اللغة**». أما النون الخفيفة فتتكون من صامت واحد، ولا يوجد في العربية مقطع يتكون من صامت واحد، وبذلك تبين له مجافاة كلتا اللاحقتين لطريقة اللغة في نسج مقاطعها. فما المخرج عنده من هذا المأزق؟.

هنا يقترح المؤلف الحل الآتي: ينبغي لتصحيح النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة أن تبدأ بهمزة فيصير أصلُها «أن»، ويرى أنّ هذه النون هي نفسها «أن» الناسخة المفيدة للتّوكيد وأخت «إنْ» المكسورة الهمزة مع فارق مهم يسجله المؤلف بقوله:

> «إن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجُمْلَة - همزة قطع، وهمزة هذه حين تلحق الفعل همزة وصل، ومع فارق آخر، بينهما وبين كل همزة وصل عرفتها اللغة العربية، هو أن همزة نون التوكيد لا تظهر مُطْلَقاً لأنها مُدْرَجة في الكلام دائماً، لا يبدأ بها أبداً» (ص ٩٨٨).

ذلكم هو مقال المؤلف الذي جعل عنوانه «رأينا في نون التوكيد» وقريب منه مقاله في المصدر الصناعي وياء النسب، حيث يرى أن اللاحقة (iyyah) الذي يُصاغ المصدر الصناعي بإلحاقها بالاسم، والياء المُشَدَّدة التي يُصاغ بها النّسب تثيران المُشكلة نفسها التي تُثيرها نون التّوكيد، ذلك أن

> «لاحقة المصدر الصناعي بوصفها الذي يتصوره الصرفيون تخرج على نظام المقطع العربي حيث تتكوّن من صامتين + حركة + صامت. وهذا البناء المقطعي غير جائز ولا مقبول في العربية، فهو نمط معروف في اللغات الأوروبية» (ص ١١٦).

وللخروج من هذا المأزق أيضاً يقترح المؤلف حَلّاً مشابهاً لما سبق أن اقترحه في شأن نون التوكيد. وهو يلخص هذا الحل بقوله: «**والذي أراه في هذه المسألة هو أن أصل هاتين الأداتين (يعني ياء النسب ولاحقه المصدر الصناعي) هو «أي» و«أية»** (ص ١١٢). وعلّة التناسب بين معنى الأداة قبل الإلحاق وبعده – كما يراها المؤلف – أنها :

«أي الموصولة بمعنى «كل»، أو هي تفيد الشيوع والاستقصاء في مثل قولنا: أي بشر، أو أي رجل من مصر؛ فالوصف بها حين تلحق بالاسم في (مصري) صادق على كل من يحمل هذه الجنسية، فهو وصف شائع شامل» (ص ١١٣). وإذن «يكون أصل كلمة مصري هو «مصر أي» ثم «مصرَي» بفتح الراء ثم «مصرِي» بكسرها لمناسبة الياء» (ص ١١٢).

هذا عرض أمين لما قدّمه المؤلف من تفسير مقطعي لبعض اللواحق الصرفية. ومنه يرى القارئ كيف اختلقت مشكلة مجافاة هذه اللواحق للنظام المقطعي العربي من عدم، وبنى المؤلف على هذه المشكلة المختلقة هرماً هشّاً من الحُلول المختلقة أيضاً.

إن من مسلمات مبادئ التحليل المورفولوجي عند الوصفيين تمييز نوعين من المورفيمات يُقال لأحدهما: **المورفيمات الحرّة** free morphemes ويُقال للآخر: **المورفيمات المشروطة** bound morphemes. وهذا النوع الأخير لا تأتي مورفيماته إلا متصلة بغيرها إذ لا يمكن أن تستقل بنفسها. ومن ثم لا يمكن النظر إلى شكلها المقطعي في ذاتها منقطعة عمّا هي ملحقة به من اسم أو فعل. وإذا كان مفهوم النسيج المقطعي يتجاوز حدود الكلمات المستقلة، فكيف به لا يتجاوز حدود الفعل إلى نون التوكيد أو حدود الاسم إلى لاحقه النسب؟

أترانا في حاجة إلى التنبيه إلى أن اللغة العربية فيها عشرات اللواحق (أو المورفيمات المشروطة) غير التي حظيت باهتمام المؤلف، وكلّها مجاف - إذا أَخذْتَه بمعزل عمّا يلحق به من أسماء وأفعال - لِمَا سَمّاه المؤلف بالنسيج المقطعي للكلمة العربية. فَلِمَ لم يقترح لها حلولاً من

جنس ما ساقه إلينا حول نون التّوكيد وياء النسب؟ وما رأيه في واو الجماعة وألف التثنية وياء المخاطبة وياء المتكلّم وعلامات الجمع وتاء التأنيث وألفه المقصورة والممدودة وعلامات الإعراب؟ أليس كل أولئك من اللواحق التي تتحد أوصافها المقطعية الخاصّة بنون التوكيد وياء النسب ولاحقة المصدر الصناعي؟ فلماذا جعل الأمر مشكلة - وما هو بمشكلة - في بعضها دون بعض، واختصّ بعنايته واقتراح الحلول بعضها دون بعض؟ وهل لديه مرجح من نص قديم أو دراسة سامية مقارنة تقوم سنداً لما ادّعى؟ ولا تقوم مثل هذه الدعوى إلا بدليل، وإلا كانت ترجيحاً بلا مرجّح بمصطلح علماء الأصول.

العجيب حقاً أن المؤلف نفسه قد فَطِنَ إلى ذلك بالنسبة لعلامات الإعراب والتأنيث في موضع متقدّم من الكتاب، وعلّق على ذلك في حاشية (ص ٤١) بقوله: «**قد يُستثنى من ذلك علامات الإعراب والتأنيث، وهي لواحق تندمج بنيتها المقطعية ولا تستقلّ بنفسها**». قلت: وهل نون التوكيد وياء النسب ولاحقة المصدر الصناعي وسائر ما ذكرناه إلا لواحق تندمج في البنية المقطعية للكلمات ولا تستقل بنفسها؟. وأخيراً، ألا يُسَلَّم معي المؤلف بأن هذه المشكلات التي اختلقها من عدم، وعنّى نفسه وقرّاءه بإيجاد الحلول لها لا تستحق منه أن يعيّر القُدماء، ويزري بالمحدثين، ويلقي في وجه الجميع بعبارات الزهو والعُجْب فيقول: «**وأُبادر إلى القول بأن أحداً لَمْ يتصوّر هذه المشكلة من قبل، ولَمْ يطرح عنها سؤال ما على مدى تاريخ الثقافة العربية كلّه**».

هل عرف المؤلف أخيراً لِمَ لَمْ يجد القدماء في هذا الأمر مشكلة تعجلهم إلى علاجها أولاً وقبل كل شيء كما يقول؟ ولِمَ خفي أمرها على كثير من

المحدثين؟ ولِمَ لَمْ يتصوّر أحد هذه المشكلة من قَبل، ولَم يطرح عنها سؤال على مدى تاريخ الثقافة العربية كلّه؟. إن الجواب الحاضر هو أنه لا مشكلة هناك. وإذا كان هو يرى في غير المشكل مشكلاً يتطلّب حلاً فهذا شأنه وحده دون سِوَاه.

وبعدُ، فقد أوجزت - قَدْر الطّاقة - في هذه الدّراسة رأيي في تلك الرؤية الجديدة في الصرف العربي، وأمسكت عن التعرّض إلى تفصيلات كثيرة أُخَر.

وما كان هذا مني إلا تلبية لنداء كريم ضمّنه المؤلف خواتيم عمله هذا، إذ يقول:

> «وأخيراً فهذه رحلتنا في عالم منهجنا الصرفي الجديد الذي أرجو أن يتقبّله الدارسون قبولاً حَسَناً، وأن يَمُنّوني، من استطاع منهم، بما قد يلحظونه من خلل أو هنة، هنا وهناك؛ فليس الكمال من صفاتنا نحن البشر» (ص ٢١٣).

نعم، ولقد هممت أن أعتذر من طول هذه الدّراسة. بيد أني لم أجد ما يعتذر منه، فقد رفع المؤلف عن عنقي هذا الإصر، حين أعلن في تواضع هو بأمثاله من العلماء جدير «أنه سوف يكون سعيداً جدّاً إذا أهدى أحدهم إليه أخطاءه» (ص ٢٠)، ولَعلّي فعلت.

* * *